نصب من الفعل والفاعل صلة ما والعايد محذوف
ومفعولا حال من ما او من العايد المحذوف وزمانا
عطف عليه واجز فعل امر وناعد مستقر ومبتدا
ثم يجب جازم ومجزوم وفصل نايب عن ويجيء
مضاف اليه ومضطرا مفعول لاجله وهو علة
لوجد الذي بعده وجد فعل ماض مبني للمفعول
ونايب الفاعل مستتر فيه عايد على المفصول والجملة
من الفعل ونايبه وقطع اوبات او تجيء معطوفا عليه
والتقدير واجز ان يفصل المضاف الشبيه بالفعل
يعني المضاف اليه منصوبه في حالة كون الفاصل مفعولا
ان ظرفا له ولم يقبح فصل يعني ووجد الفصل بالاجنبي
مضطرا بالنثر والنداء لاجل مضطرا ووجد مسلط
على ثلاثة اشياء ان اجاز ان يفصل يعني المضاف واذا ضاف
اليه منصوب المضاف اي المنصوب به سواء كان نصبه
به على المفعولية او على كونه ظرفا له وكذا الفصل
بالقسم فالفصل بهذه الامور الثلاثة جايز ولو في
حالة الاختيار ثم ذكر ان الفصل جايز ايضا
بامور ثلاثة وهو الاجنبي من المضاف واليه والمعمول
له وبنعته وبالجملة. وكذا الفصل به لكن لا يجوز الا
في حالة الاضطرار كما اشار له اذكر بقوله ولا تضطرارا الخ
فهذا ملخص الاعمال التي يجوز الفصل

المضاف

المضاف والمضاف اليه ستة ثلاثة في حالة الاختيار
وثلاثة في حالة الاضطرار والاولى لهم
ان يقول بدل قوله فصل مضافا الخ يقول كما قال
السيوطي في همع الهوامع
بفعل او ظرف اجز ان يفصل عامله المضاف فان ثانيا لم
يكن من المقتضي الذي لا يجيء عمله فاذكر
وقوله بفعل المراد به الفعل المصدر والمعمول
للفاعل احياتي ثانيا وقوله بشرط الخ يشترط
ان يكون غير جملة فان كانت جملة نحو اعجبني وقولك
عبد الله منطلق زيد منه يجوز الفصل بها مع ترجيح
جواز الفصل بجميع الامور الثلاثة المذكورة اولا
قال المصنف في شرح التسهيل وقولي فصل يعني تقدم
المنايب عن فاعل يعني وقولي واضطرارا مفعول لاجله
متقدم على عامله وهو وجد كما تقدم وقولي اجنبي
متعلق بوجد وقال بعضهم يتنازع بحذف ضمير
تقديره وجد اي وجد المضاف معمولا اجنبي
لا يجوز تعلقه بنفس ضمير مجرور لعوده على
بعد مصدر مجرور على رأي من اجاز اعمال
ضعيف اذا ذكر قيده بضميره البارز
مفعول به ثان لوجد معطوف على نعته وقوله
اجاز المصنف اجاز الاخفش

Copyright © King Saud University